اختلاس المال العام في بيزنطة منذ القرن الرابع حتى القرن التاسع الميلادي (دراسة لوقائع الاختلاس في الواقع الفعلي)

د. مبروكة كامل ضيف يوسف
أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد
كلية التربية، جامعة دمنهور، مصر

الملخص باللغة العربية:

يتناول البحث جريمة اختلاس المال العام في الإمبراطورية البيزنطية بوصفها أحد جرائم الفساد المالي، وذلك من خلال تتبع الوقائع الفعلية للاختلاس في الواقع الفعلي، في محاولة للتعرف على الجوانب المختلفة لتلك الجريمة، ويأتي في مقدمتها أساليب الاختلاس وأشكاله في الإدارات المختلفة في الجهاز الحكومي، وإجراءات الردع التي انتهجها الأباطرة للتصدي لها خلال الفترة موضع الدراسة، وكذلك رصد الاختلاف في استجابة السلطة المركزية في التعامل مع هذه الجريمة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة.

كما يناقش البحث عددًا من القضايا المهمة، منها: الفئات الوظيفية التي تورطت في جريمة اختلاس المال العام في الإدارات الحكومية المختلفة، وأنواع العقوبات الموقعة عليهم، وعرض بعض المحاكمات التي أشارت إليها المصادر المتاحة لبعض المتهمين بهذه الجريمة، ونوعية الجرائم التي اقترنت بجريمة اختلاس المال العام من واقع الوقائع الفعلية التي رصدتها الشواهد المصدرية.

كلمات مفتاحية:

الاختلاس، البلاط الإمبراطوري، المراسيم الإمبراطورية، الفساد المالي، الخزانة العامة، الضرائب

Peculation in Byzantium from the Fourth to the Ninth Centuries

A Study in Peculation Cases in Actual Practice

Mabrouka Kamel Daif Youssef

Faculty of Education, Damanhur University

dr.mabroukakamel@edu.dmu.edu.eg

Abstract:

The present research investigates the crime of peculation in the Byzantine Empire as one of the financial corruption crimes. The research mainly aims to track actual incidents of peculation and identify the different aspects of that crime, including the methods and forms of peculation used in the various departments of the government. The research also aims to study the deterrence measures adopted by the emperors to confront this issue during the period under study. Furthermore, the research explores the differences in the central authority's response to this crime during the period under study.

The research, additionally, delves into several crucial issues related to the peculation, including the job categories involved in the crime in various government departments, the types of penalties imposed on the culprits and a presentation of some of the trials of those accused of the peculation crime. The study also sheds light on the types of crimes that were associated with peculation, based on factual evidence from reliable sources.

Keyword: Imperial Court, Imperial Edicts, Financial Corruption, Fiscus,Taxation

اختلاس المال العام في بيزنطة منذ القرن الرابع حتى القرن التاسع الميلادي (دراسة لوقائع الاختلاس في الواقع الفعلي)

د. مبروكة كامل ضيف يوسف
أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد
كلية التربية، جامعة دمنهور، مصر

كان الحفاظ على حقوق الخزانة الإمبراطورية Fiscus وإيراداتها المالية أحد الواجبات والمسئوليات الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومة المركزية؛ لذا حرص الأباطرة البيزنطيون في الحقب الزمنية المتعاقبة على ضبط النظام الإداري، وإحكام قبضة الحكومة على ممارسات جميع موظفي الإدارات الحكومية المدنية والعسكرية، وحماية حقوق الإمبراطورية في الأقاليم المختلفة؛ إذ إنه على الرغم من التنظيم الوظيفي الدقيق لجميع الإدارات في بناء الجهاز الحكومي،[١]فقد شابه بعض العيوب، كان أبرزها النزاع المستمر بين موظفي إدارات الشئون المالية والخزانة المركزية وموظفي الشئون المالية في الأقاليم، وكذلك النزاع بين

---

[١] نال النظام الإداري الحكومي في الإمبراطورية البيزنطية قسطًا وافرًا من اهتمام المؤرخين المحدثين، ومن أبرزهم: رودلف جُويًّان، وهيلين أرفيلر، ونيقولاس أويكونوميدس، وغيرهم، وقدموا مجموعة من الدراسات القيمة في الجوانب المختلفة للوظائف ومهام شاغليها ومكانتهم والترتيب الهيراركي لهم. لمزيد من التفاصيل، انظر:

R.Guilland, Recherches sur les institutions byzantines, 2 Vols (Berlin-Amsterdam 1967); H. Ahrweiler, Études sur les structures administratives et sociales de Byzance, (London 1971); Idem, " La frontiére et les frontiers de Byzance en orient," *Actes du XIV^e congrés international des études byzantines* 1 (Bucarest 1979), pp. 209-230; N.Oikonomidés, Les listes des préséance byzantines des IX^e –X^e siècles (Paris 1972); Idem,″ La chancellerie impériale de Byzance du 13^e au 15^e siècle,″ ***REB*** 43 (1985), pp. 167–195; J. Haldon, Byzantine Praetorians. An Administrative, Institutional and Social Survey of the Opsikion and Tagmata C.580-900 (Bonn 1984); J.Harries, ″ The Roman Imperial Quaestor from Constantine to Theodosius II, ″ ***JRS*** 78 (1988), pp.148-172.

ومن أبرز الدراسات العربية في تاريخ الإدارة الحكومية البيزنطية: وسام عبد العزيز فرج،" الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع"، بحث منشور في: بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري، (القاهرة ٢٠٠٤م)، ص ٣٣-٦٣؛ طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي"، بحث منشور في بيزنطة، مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)،(القاهرة ٢٠١٥م)، ص ١٢١-١٨٠.

الوالي البرايتوري praefectus praetorio[٢]ودواوين السكرتارية sacra scrinia [٣]حول الأتعاب القضائية الخاصة بالاستثنافات المقدمة للمحاكم العليا، وتدخل قضاة الأقاليم في الشئون المالية، واستغلال كبار المسئولين في الجهاز الإداري لوظائفهم، واتخاذها وسيلةً لتحقيق المكاسب الشخصية والثراء الفاحش، وغيرها من أشكال الفساد المختلفة في الإدارة الحكومية عامةً، والمالية خاصةً، التي كان أي اضطراب فيها كفيلًا بإحداث الفوضى في ربوع الإمبراطورية.[٤]

وقد ناقش بعض المؤرخين المحدثين قضية الفساد في العالم الكلاسيكي، بعصريه اليوناني والروماني،

---

[٢] الوالي البرايتوري: يعني قائد الحرس أو قائد المعسكر الإمبراطوري، وتدرجت مسئوليات شاغل هذه الوظيفة من حقبة لآخرى، فكانت ضخمة في عهد الإمبراطور دقلديانوسDiocletianus (٢٨٤-٣٠٥م)؛ إذ ترأس القيادة العسكرية، والإشراف على الحكومة المركزية، وأحدث الإمبراطور قسطنطينI Constantin (٣٠٦-٣٣٧م)، تغييرًا جوهريًا في هذه الوظيفة، حيث قام بتعيين أبنائه قياصرة على مقاطعات الإمبراطورية، وأسند الإدارة الفعلية في تلك المقاطعات إلى أعوانه الذين منحهم لقب الوالي البرايتوري، وعلى أثر ذلك؛ انفصل الوالي البرايتوري عن شخص الإمبراطور، واقتصرت مهامه على الإدارة المدنية في المقاطعات، وتم تجريده من السلطة العسكرية وتقليص سلطاته كي لا يستغلها في الانقضاض على العرش، وترتب على هذا التعديل الإداري؛ ظهور مناصب عسكرية ومدنية تتبع شخص الإمبراطور. لمزيد من التفاصيل انظر: وسام عبد العزيز فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية"، ص ٤١.

[٣] تنقسم دواوين السكرتارية في البلاط الإمبراطوري إلى ثلاثة دواوين، ترأسها مديرون، حملوا لقب magistri scriniorum، يتبعون مباشرةً رئيس دواوين الحكومة المركزية magister officiorum، وكانوا أعضاءً في المجلس الإمبراطوري consistorium، عُرف الديوان باسم ديوان الحفظ scrinium memoriae، وكان مسئولًا عن أرشيف المراسيم والوثائق الإمبراطورية، وحمل مديره لقب magister memoriae، أما الديوان الثاني فهو ديوان المكاتبات الداخلية والخارجية والرسائل، المعروف باسم ديوان الرسائل scrinium epistolarum، ورئيسه حامل لقب magister epistolarum، وأخيرًا الديوان الثالث ديوان النظر في الشكاوى والالتماسات الموجهة للإمبراطور من المحاكم المختلفة والرد عليها، والمعروف باسم ديوان الالتماسات scrinium libellorum، ومديره الملقب بـ magister libellorum، انظر:

Notita Dignitatum, ed.O.Seeck,(Berlin, 1876),pp. 32,43;Cf.also, Bury, The Imperial Administrative System,pp.75-76.Idem, "Magistri Scriniorum, ἀντιγραφης, and ρεφερενδάριοι," ***Harvard Studies in Classical Philology*** 21 (1910) ,pp.23-29, pp. 23-24; A.H.M.Jones, The Later Roman Empire 284-602 A Social, Economic and Administrative Survey, 3Vols (Oxford, 1964), 1,pp. 367-369.

وانظر أيضا: عبد العزيز رمضان، "معايير اختيار المبعوثين الدبلوماسيين في العصر البيزنطي الباكر، " بحث منشور في ***حوليات وقائع تاريخية***، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب (القاهرة، ٢٠١٦م)، ص١-٧٣ ، ص ١٥ حاشية (٥٨).

[٤] لمزيد من التفاصيل عن الإشارات الواردة بشأن النزاع بين موظفي الإدارة المالية بين القسطنطينية وأقرانهم في الأقاليم، انظر:

Jones, The Later Roman Empire, II, p.602.

ومن أبرزهم نفتالي لويس Naphtali Lewis، وبيتر برينت Peter Brunt، وهيرمان فانكيل Hermann Wankel، وليون موّرين Leon Mooren، وفيرنر إيك Werner Eck، وغيرهم،[٥]وتناولها البعض الآخر في العصر البيزنطي الباكر، ومنهم: رامساي ماكمولين Ramsay MacMullen، الذي تناول الفساد السياسي والعسكري كمسبب رئيس لسقوط الإمبراطورية الرومانية[٦]،وكذلك كل من جورج مانكسGeorge Monks، وإشتفان هان István Hahn وبول فين Paul Veyne، إذ رصد الأول أوجه الفساد في إدارة الخزانة الخاصة للإمبراطور res private من القرن الرابع حتى القرن السادس الميلادي،[٧]وعالج الثاني الإعفاء الضريبي وفساد نواب البلدية Curiales[٨]،وناقش الثالث الفساد الإداري والمالي في ممارسة بيع الوظائف في القرن الرابع الميلادي، كما تتبع ميخائيل بابابديميتيرو Michael Papadimitriou، إجراءات حصول الموظفين على حق التعيين suffragium، والتجاوزات المختلفة في الواقع الفعلي،[٩]وفي المقابل ركز أخرون على فساد شخص الإمبراطور، أو فئة بعينها؛ كجان لويس سيرفونتين Jan–Louis Serfontein، الذي رصد الفساد المالي في عهد الإمبراطور قسطنطين الأول Constantine I (٣٠٦–٣٣٧م)،[١٠]وديفيد روكويل David Rockwell، في دراسته عن فساد قروض

(٥) N.Lewis, ″On Official Corruption in Roman Egypt: The Edict of Vergilius Capito,″ ***Proceeding of the American Philosophical Society***, 98(1954), pp.153-158. ;P.Brunt,Charges of Provincial Maladminstration under the Early Principate,″ ***Historia*** 10 (1961), pp.189-228;H.Wankel,″Die Korruption in der rednerischen Topik und in der Realität des Klassischen Athen,″ In ***Korruption im Altertum: Konsstanzer Symposium*** ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979), pp. 29-48; L.Mooren,″ Korruption in der hellenistischen Führungschicht,″ In. Idem, pp.93-102; W.Eck,″Einfluß Korrupter Praktiken auf das senatorisch-ritterliche Beförderungswesen in der Hohen Kaiserzeit,″In. Idem, pp.135-152 ;D.Montgomery, ″Ambitus: Electoral Corruption and Aristocratic Competion in the Age of Cicero″ MA Thesis, (University of McMaster 2005).

(٦) R.MacMullen,Corruption and the Decline of Rome,(Yale 1988).

(٧) G.Monks,″The Administration of the Privy Purse: An Inquiry into Official Corruption and the Fall of the Roman Empire,″ ***Speculum*** 32(1957), pp. 748-779.

(٨) I.Hahn, ″Immunität und Korruption der Curialen in der Spātantike,″ In ***Korruption im Altertum,* : Konsstanzer Symposium** ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979) pp. 179-196.

(٩) P.Veyne, ″Clientèle et corruption au service de l'état: La vénalité des offices dans le bas-empire romain,″***Annales*** (1981),pp. 339-360; M.Papadimitriou,″Le ‹‹suffragium›› et la corruption administrative dans l'empire romain au IV^{e} siècle,″MA Thesis (Université de Montréal 2014).

(١٠) J.Serfontein, ″Corruption and Fraud in the Empire of Constantine the Great between AD 327 and AD 337,″ ***Fundamina*** 17 (12) (2011), pp. 127-138.

أصحاب السفن التجارية Nauklerοi[١١]،وأخيرًا قدم تيم واتسونTim Watson، طرحًا مختلفًا عن سابقيه؛ إذ أنه تتبع الفساد في كتابات كل من الخطيب الأنطاكي الشهير ليبانيوس Libanius(٣١٤-٣٩٣م)،[١٢]واللاهوتي جريجوري النازيانزي Gregory of Nazianzos(٣٢٩-٣٩٠م)[١٣]وكوينتوس أوريليوس سيماخوس Quintus Aurelius Symmachus(٣٤٠-٤٠٢م).[١٤]

---

(١١) D.Rockwell, ″The Corrupting Sea Loan Justinian’s Failed Regulation of Pecunia Traiectitia,″ MA.Thesis (Central European University, Budapest 2019).

(١٢) يعد ليبانيوس أحد أبرز الخطباء والفلاسفة في القرن الرابع الميلادي، وُلد في أنطاكية عام ٣١٤م ثم انتقل إلى أثينا عام ٣٣٦م، لاستكمال دراسته للخطابة في أكاديميتها، ثم غادر إلي القسطنطينية للعمل بها كمعلم خاص لتعليم الخطابة عام ٣٤٠م ، ثم انتقل منها إلي نيقوميدياعام ٣٤٢م للتدريس فيها، وأخيرًا عاد إلي أنطاكية عام ٣٥٣م، وظل بها حتى وفاته عام ٣٩٣م، وتتلمذ على يد ليبانيوس الكثير من التلاميذ المسيحيين والوثنيين، منهم: حنا ذهبي الفم John Chrysostom، لمزيد من التفاصيل انظر:عبد العزيز رمضان، ″سياسة أباطرة أسرتي قسطنطين وثيودوسيوس تجاه العروض العامة بين الموروث الروماني والأيديولوجية الكنسية،″ ***حوليات المؤرخ المصري***،(يوليو ٢٠١٥م)،ص ١-٨٥، ص ١٧ حاشية ٢ وانظر أيضًا:
R.Cribiore, Libanius the Sophist. Rhetoric, Reality and Religion in the Fourth Century, (London 2013), pp.1-12.

(١٣)كان جريجوري أحد الآباء القبادوقيين البارزين، وُلد عام ٣٢٩م في أريانزوس Arianzos، التي تقع بالقرب من نازيانزوس Nazianzos، ومات فيها عام ٣٩٠م، درس في قيصرية وأثينا، ثم التحق بالدير، وُرسم قسًا عام ٣٦٢م، ثم عُين أسقفًا في القسطنطينية خلال الفترة (٣٨٠-٣٨١م)،من ويعد أحد أشد المدافعين عن قرارات مجمع نيقية، وتنازل عن منصبه عام ٣٨١م بعد اصطدامه مع الآريوسي يونوميوس Eunomius، في مجمع القسطنطينية المنعقد عام ٣٨١م، وعاد إلى مسقط رأسه وشغل منصب أسقف نازيانزوس خلال الفترة(٣٨٢-٣٨٤م). لمزيد من التفاصيل انظر: محمد زايد عبد الله، مصادر تاريخ العصور الوسطى: التاريخ البيزنطي،(القاهرة ٢٠١٥م)، ص ١٢٩—١٣٠.

(١٤) كان كوينتوس أوريليوس سيماخوس Quintus Aurelius Symmachus، من أشد المدافعين عن الموروث الروماني القديم في الربع الأخير من القرن الرابع الميلادي، وُلد عام ٣٤٠م لإحدى الأسر النبيلة، درس الخطابة، وشغل عدة مناصب بدايةً من تعيينه بروقنصل لأفريقيا عام ٣٧٣م، مرورًا بشغله منصب والي روما ***Praefectus Urbi*** ،عام ٣٨٣م ثم قنصلًا عام ٣٩١م. وعُرف سيماخوس بالتعصب الشديد للوثنية، وركز في كتاباته على ما يمكن بذله من جهود لإحياء الوثنية، وترأس ما يُعرف بـ "حلقة سيماخوس"، وتكونت هذه الحلقة من عدد من رجال السناتو المهتمين بحفظ الأدب اللاتيني الكلاسيكي؛ لذا اختاره السناتو مبعوثًا رسميًا للبلاط الإمبراطوري في عهدي جراتيانGratianus (٣٦٧م-٣٨٣) وفالنتينيان الثانيValentinianus II (٣٧٥-٣٩٢م) للنهوض بمهمة إعادة مذبح النصر ***ara victoriae*** ، مرة أخرى إلي مجلس السناتو، وذلك بعد قيام جراتيان بإزالته بتحريض من أمبروز أسقف ميلانSt. Ambrose of Milan ، لكنه فشل في أداء مهمته، وتُوفي عام ٤٠٢م، ومن أهم كتاباته: كل من "الرسائل" ***Epistulae*** ، و"المناشدات" ***Relationes***. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد العزيز رمضان، ″سياسة أباطرة أسرتي قسطنطين وثيودوسيوس،″ص ١٤ ، حاشية ٦. وانظر أيضًا:

كانت جريمة الاختلاس peculatus أحد أخطر جرائم الفساد المالي المؤرقة للسلطة السياسية في الإمبراطورية البيزنطية، والدراسات التي تناولتها ركزت في مجملها على جريمة الاختلاس في تشريعات الإمبراطورية الرومانية، وتحديدًا العصر الإمبراطوري الباكر؛ كدراسات ل. بوجليشا Pugliese، وإدوارد كوك Édouard Cuq، وكريستوف هاينريش بريشتChristoph Heinrich Brecht، وديتير ميديكوسDieter Medicus، وفينشينزو سكورداماليا Vincenzo Scordamaglia، التي اهتمت بالتعريف القانوني الدقيق لجريمة الاختلاس في كتابات الفقهاء الرومان،(١٥)وقدم أستاذ القانون الروماني الإيطالي فرانكو جنولي Franco Gnoli، أكثر من دراسة عن جريمة الاختلاس، إذ ناقش في دراستين أحد أشكال الاختلاس المعروف بـ pecunia residua – أي اختلاس أموال الخزانة–في التشريع المعروف بقانون "يوليوس عن الاختلاس" Lex Iulia de Peculatus الذي أصدره الإمبراطور أُكتافيوس أوغسطس Octavius Augustus،(٢٧ق.م–١٤م) عام ٨ ق.م، والرؤى المختلفة حول تاريخ صدور هذا التشريع، وتتبع في دراسة أخرى التأصيل التاريخي لتأسيس المحكمة المختصة بالنظر في دعوى الاختلاس والمعروفة بـ quaestio perpetua peculatus، وأول منْ ترأسها في الجمهورية الرومانية،(١٦)واهتمت كل من روزا مينتكساكا Rosa Mentxaka، وكارمن بوتيلا فيسنت Carmen Botella Vicent، وكرزيسزتوف أميلانسزيكKrzysztof Amielańczyk، بتناول رؤى فقهاء القانون الروماني للاختلاس، والتداخل بينه وبين الجرائم الأخرى والتمييز بينهم في نصوص قانون يوليوس عن الاختلاس(١٧)،ومن الواضح أن تلك الدراسات ركزت على معالجة القالب النظري التشريعي لجريمة الاختلاس في القانون الروماني الكلاسيكي.

D.N.,Robinson, "An Analysis of the Pagan Revival of the Late Fourth Century, with Especial Reference to Symmachus", ***Transactions of the American Philological Association*** 46 (1915), pp.87-101, esp.92ff; Cameron, A., *The Last Pagans of Rome*, (Oxford 2011), pp.353-355.

(١٥) L.Pugliese, ″La ricostruzione storico-giuridica del delitto di peculato nel diritto Greco e romano,″ ***Rivista penale*** 59 (1904), pp.121-143; É.Cuq, ″peculatus,″ ***DS*** 4/1 (1917), pp. 365-367; C.H.Brecht, ″peculatus,″ ***PWRE Sup***, Bd. 7 (1940), pp.817-832; D.Medicus, ″peculatus,″ ***KP*** 4 (München 1979), p.577; V.Scordamaglia, ″peculatus,″***ED***, (1982),pp.554-556.

(١٦) F.Gnoli, ″Sulla paternita e sulla datazione della lex Iulia,″ ***SDHI*** 38, (1972), pp. 328–338;Idem, ″Sulla repressione penale della ritenzione di ‘pecunia residua’ nella lex Iulia peculatus,″***RIL.CLSMS*** 107, (1973), pp. 437–472;Idem, ″e l’origine della quaestio perpetua peculatus,″ ***RIL.CLSMS*** 109, (1975), p. 331–341;Idem, Ricerche sul crimen peculatus,(Milan 1979).

(١٧) R.Mentxaka,″Algunas consideraciones sobre el crimen de residius a la luz de la legislación municipal,″***RIDA*** 37 (1990), pp.247-334;C.B.Vicent,″Lex Iulia Peculatus Y Depóito Irregular,″In. El Derecho Penal: de Roma al derecho actual, coord por F.Camacho de los Rios,M.A.C.González (2005),pp.149-154; K.Amielańczyk, ″Peculatus-Several Remarks on the Classification of the Offence of Embezzlement of Public Funds in Roman Law,″ ***Studia Ceranea*** 2,(2012),pp. 11-25.

ويختلف البحث الحالي عن سابقيه في كونه يُعنى برصد جريمة اختلاس المال العام *peculatus* في الواقع الفعلي في الإمبراطورية البيزنطية، والتعرف على الأشكال المختلفة له في الإدارة المدنية والعسكرية ، وكيفية تحايل مرتكبيه على القانون، وتتبع تطور استجابة السلطة السياسية، وموقفها في التعامل مع هذا التحدي خلال الحقبة موضع الدراسة، كما يناقش البحث عدة قضايا منها العلاقة بين جريمة الاختلاس وضعف الإدارة الحكومية، وتطور النظام الضريبي في الإمبراطورية، واستجابة القالب التشريعي للتغير في حدة هذه الجريمة وتفاقمها، ويطرح البحث عددًا من التساؤلات: هل اقترنت جريمة اختلاس المال العام بفئة وظيفية معينة؟ وهل اختلفت عقوبة مرتكبيه من جهاز إداري لآخر؟ وهل ثمة إشارات مصدرية عن محاكمة المتورطين في جرائم الاختلاس؟

وبالنسبة للحقبة موضع الدراسة؛ فتحديد البداية بالقرن الرابع الميلادي استند إلى عدة اعتبارات، أبرزها ما صدر فيه من مراسيم مهمة تناولت أشكالًا مختلفة لجريمة اختلاس المال العام كمرسوم قسطنطين الأول الصادر عام ٣٢١م بشأن اختلاس أموال الضرائب، ومرسوم الإمبراطور ثيودوسيوس الأول Theodosius I(٣٧٩-٣٩٥م) الصادر في الحادي والثلاثين من مارس عام ٣٨٧م، الذي منح حكام الأقاليم الحق في توقيع عقوبة الجلد على الديكورينوسDecuriones – الفئة الثرية المندرجة من نواب البلدية–المتورطين في جريمة اختلاس المال العام، هذا بالإضافة إلى مرسومه الصادر في سبتمبر ٣٩٢م الخاص بتغليظ العقوبة على المختلسين من القضاة، كما سيرد تفصيلًا في حينه، كما تضمن القرن الرابع الميلادي عددًا من الشواهد المصدرية المهمة لبعض النماذج الفعلية لمرتكبي جريمة الاختلاس، وينتهي البحث بالقرن التاسع الميلادي؛ لما أحدثه الإمبراطور نقفور الأول NicephorusI (٨٠٢-٨١١م) من إجراءات إصلاحية في الأداء الوظيفي المالي؛ شكلت في مجملها استجابة مختلفة من الحكومة المركزية لجريمة الاختلاس كما سيرد في حينه،وتأتي أهمية التتبع الزمني لتلك الجريمة خلال الحقبة موضع الدراسة في كونه يبرز ملامح التغير في ممارسة الاختلاس، كما أنه يرصد اختلاف السلطة السياسية لتلك الجريمة في الواقع العملي.

وعن التعريف القانوني لجريمة اختلاس المال العام de crimen peculatus فالمقصود بها الاستيلاء على الموارد المالية لخزانة الدولة أو ممتلكاتها من الأشياء المنقولة وغير المنقولة منْ قِبل من أُوكل إليه أمر إدارتها أو جبايتها أو صيانتها، وقيامه بتحويلها إلى ملكيته الخاصة بالتحايل والأساليب غير القانونية، وللاختلاس عدة مرادفات في اللغة اللاتينية وهي: peculatus، وكذلك furtum pecuniae publicae،أو furtum publicum، أي "سرقة المال العام"، وحقيقة الأمر؛ فالاختلاس في جوهره سرقة، ولكن ثمة أركانًا أساسية يجب أن تتوافر في جريمة الاختلاس، لعل أهمها أنه يتم من خلال أحد

موظفي الدولة المسئولين عن أموال الدولة بصفته الوظيفية، أي أن تلك الأموال تكون في حيازة المختلس وتحت تصرفه، ويقوم المختلس في الغالب بسرقتها والانتقاص من قيمتها ويتحايل بصورة غير قانونية لإثبات تمام القيمة،[١٨]وعلى الرغم من أن تلك الأركان تميز جريمة اختلاس المال العام عن غيرها من الجرائم؛ إلا أنها في واقع الأمر تعدُّ جريمة مركبة، يقترف فيها المختلس أكثر من جرم في آنٍ واحد، فهو سارق ومزور؛ لحرصه على إخفاء جريمته والتستر عليها، كما أنه خائن للأمانة improbus، ولم يلتزم بواجبه الوظيفي بالحفاظ على ما بحوزته من حقوق الدولة المالية. على أية حال؛ فجريمة اختلاس المال العام تتماس مع جرائم أخرى كجريمة السرقة crimen furtum، وجريمة التزوير crimen falsum، وجريمة تدنيس المقدسات crimen sacrilegium، ويقترن هذا التماس في كثير من الأحيان بكيفية الاختلاس وأشكاله المختلفة.

وقد حدد المشرع الروماني أشكال اختلاس المال العام، ويأتي في مقدمتها ما عُرف باختلاس أموال الخزانة الإمبراطورية pecunia residua، ويقوم فيه المسئول المختلس بالاستيلاء على المبالغ المالية التي تسلمها من الخزانة الإمبراطورية للصرف في أوجه محددة، وهناك اختلاس غنائم الحروب praeda، ويتم فيه سرقة تلك الغنائم أو بيعها وتحصيل قيمتها المالية manubiae،ومن أشكال الاختلاس أيضًا تزييف العملات الإمبراطورية reprobinummi & reproba pecunia بأنواعها المختلفة؛ بغرض الانتقاص من قيمتها الفعلية، سواء قام المختلس بهذه العملية بنفسه، أم تورط في تسهيل القيام بذلك الجرم للغير، هذا بالإضافة إلى ما أُطلق عليه اختلاس المقدسات pecunia sacra، ويعني الاستيلاء على الأموال المُخصصة للأغراض الدينية res sacrae[١٩]،وأقر القانون الروماني الكلاسيكي عقوبة الاختلاس على اختلاف أشكاله وفقًا للطبقة الاجتماعية للمختلس؛ وتدرجت العقوبة من توقيع عقوبة النفي والغرامة المالية والإلقاء إلى الوحوش.[٢٠]

وجدير بالذكر؛ أن إدارة الشئون المالية في البلاط البيزنطي كانت مسئولية كلًا من ناظر الخزانة العامة للإمبراطورية Comes sacrarum largitionum، وناظر الخزانة الخاصة Comes rerum

(١٨) Cassell's Latin Dictionary Latin-English and English-Latin, revised by J.R.V.Marchant and F.Joseph B.A.Charles,(New York 1953),pp.397,684;A.Berger, Encyclopedia Dictionary of Roman Law, in Transactions of the American Philosophical Society, New Series,vol.43.No.2,(Philadlephia,1953),p.623.

(١٩) The Digest, Trans. Ch. H. Monro, 2 vols, (Cambridge 1904-1909),p 48.11.6,48.13.1,13.2- 3,13.5,13.10,13.12,13.13,13.15;cf.also, Berger, Encyclopedia Dictionary of Roman Law, pp. 623-624,575,641.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل عن تدرج عقوبات الاختلاس في القانون الروماني الكلاسيكي انظر:D.48.13.1-16

privatarum، وشملت اختصاصات الأول إدارة الإيرادات العامة للإمبراطورية من مسح الأراضي الزراعية، وتقدير الضرائب السنوية عليها وتنظيم جبايتها في العاصمة والأقاليم، وكذلك إدارة مناجم الذهب والفضة، ودور سك العملة، والنفقات العسكرية للجيش البيزنطي، في حين اقتصرت اختصاصات الثاني على العقارات والضياع الزراعية والرعوية المملوكة للتاج،(٢١)وهكذا فقد عكست أشكال اختلاس المال العام التي حددها المشرع صنوفًا مختلفة لاختلاس موظفي الإمبراطورية في الإدارة المالية سواء كانت في الحسابات العسكرية، أو في دور سك العملة، أي أنها اقترنت في مجملها بإيرادات الخزانة العامة للإمبراطورية، وكذلك بشغل مقترفي تلك الجريمة وظائف عليا في الجهاز الإداري المالي للإمبراطورية، وللتعرف على الممارسة الفعلية لجريمة اختلاس المال العام يكون من الأفضل تتبع الشواهد المصدرية عنها، وتقييم سياسة الأباطرة في التعامل معها من حيث إجراءات التحري والمحاكمات، وتحديد العقوبة، وكيفية توقيعها على مقترفي هذه الجريمة.

وقبل تناول الشواهد المصدرية حول الواقع الفعلي لجريمة اختلاس المال العام في الإمبراطورية البيزنطية، تجدر الإشارة هنا إلى أن الإمبراطور قسطنطين الأول أصدر مرسومًا في السابع من أبريل عام ٣٢١م حدد فيه كيفية التعامل مع المختلس من موظفي جباية الضرائب تحديدًا، إذ ألزمه بدفع ما اختلسه من أموال الضرائب، وفى حالة تعثره وعدم قدرته على الدفع؛ يُلزم من رشحه لشغل وظيفته بالدفع منْ أمواله الخاصة؛ لكونه المتسبب الأول في هذه الخسارة بترشيحه الموظف المختلس لشغل هذه الوظيفة.(٢٢)وبذلك فقد ركز المرسوم على حتمية استرداد الأموال المختلسة من الضرائب التي كانت موردًا رئيسيًا للخزانة الإمبراطورية، فمن إيراداتها تفي الإمبراطورية بواجباتها المالية تجاه مؤسساتها المختلفة، ومن الملاحظ أن هذا المرسوم لم يقض بتوقيع أية عقوبة على المختلس سوى إجباره على إعادة الأموال التي تم اختلاسها، والإشارة ضمنيًا إلى عزله من وظيفته؛ لما نص عليه من إلزام منْ قام بتوظيفه بالدفع عند تعثر المختلس، ويبدو أن هذا الإلزام كان نافذًا في حالة فرار الأخير أيضًا، ويعد هذا الإلزام المالي عقوبة مالية على اختياره غير الموفق للموظف المختلس.

وقد أشارت الشواهد المصدرية في القرن الرابع الميلادي إلى أكثر من حالة للاتهام باختلاس المال العام والتورط فيه، ومن أولى تلك الإشارات ما سجله المؤرخ أميانوس ماركيللينوس Ammianus Marcellinus، عن اتهام أورسيكينوس Ursicinus قائد الفرسان في الشرق magister equitum

(٢١) Jones, The Later Roman Empire, I,p.369.

(٢٢) The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitution, Trans. C.Pharr, ,(Princeton, 1952),12.6.1.

per Orientem(٣٥٥-٣٥٦م)[٢٣]باختلاس أموال من خزانة بلاد الغال Gallia عام ٣٥٥م، ووفقًا لرواية المؤرخ أميانوس ماركيللينوس؛ فقد تم التحري عن الاتهام المنسوب للقائد أورسيكينوس بسؤال ريميجيوس Remigius المسئول المالي والمشرف العام على إمدادات المشاة rationarius apparitionis armorum magistri،[٢٤]ثم أصدر الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني Constantius II(٣٣٧-٣٦١م)أوامره باستدعاء القائد أورسيكينوس إلى سيرميوم Sirmium في صيف ٣٥٧م، وأرسله مباشرةً لمحاربة الفرس في الجهة الشرقية، وما لبث أن تم استدعاه للبلاط الإمبراطوري مرة أخرى عام ٣٥٩م ولكن وصلت إليه الأوامر وهو في الطريق بسرعة التوجه إلى ميزوبوتاميا Mesopotamia، وفي العام نفسه عُزل أورسيكينوس من القيادة العسكرية بعد اتهامه بالخيانة لإخفاقه في الدفاع عن مدينة آمد (ديار بكر) Amida وتدميرها على يد الفرس عام ٣٥٩م، ودافع أميانوس ماركيللينوس عن أورسيكينوس، وأكد أن اتهامه بالاختلاس محض افتراء، وأرجع هذا الاتهام إلى شخصية الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني الذي كانت تساوره الشكوك دائمًا في القادة البارزين[٢٥]،ولم تشر هذه الرواية إلى نتيجة التحريات عن ملابسات الاتهام الذي من الواضح أنه اقترن برواتب الجند ومخصصاتهم المالية، كما أن استمرار تكليف القائد أورسيكينوس بالمهام العسكرية حتى بعد اتهامه بهذه الجريمة، وعدم توقيع أية عقوبة عليه ربما يرجح عدم ثبوت إدانته، خاصةً أن عزله وفقًا -لرواية أميانوس- كان نتيجةً لهزيمة عسكرية، وليس للتورط في فساد مالي.

---

[٢٣] ظهرت وظيفة القائد العسكري magister militum، في القرن الرابع الميلادي وكذلك وظيفة قومس الحرس الإمبراطوري الخاص comes domesticorum، التي تشمل قومس الحرس الخاص من الفرسان comes et magister domesticoru equitum وقومس الحرس الخاص من المشاة comes et domesticorum peditum،وفي النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي تم دمج وظيفتي قمامسة الحرس الخاص من الفرسان والمشاة، وتولاهما موظف واحد حمل لقب comes et magister equitum et peditum أو قائد القوتين comes et magister utriusque militae، لمزيد من التفاصيل انظر:

Ammianus Marcellinus, Trans. J.C. Rolfe, 3 vols, (Cambridge and Massachusetts, 1935-1939), I,pp.XXXIV,XLII-XLIII.

[٢٤] وقد شغل ريميجيوس وظيفة رئيس دواوين الحكومة المركزية magister officiorum في الغرب خلال الفترة (٣٦٧-٣٧١م)، وتستر على تجاوزات أحد أقاربه المدعو رومانوس Romanos من شكاوى من السكان في إفريقية عام ٣٦٧م وسانده عام ٣٦٨م ضد سكان طرابلس، وقدم ريميجيوس تقريرًا لإمبراطور الغرب فالينتنيان الأول Valentinian I (٣٦٤-٣٧٥م) قبل مجيء سفارة من إفريقية عام ٣٧٠م، وللحفاظ على الاستمرار في وظيفته؛ استثمر معرفته بأخبار تحركات القبائل البربرية على حدود الإمبراطورية لمزيد من التفاصيل انظر،

Ammianus Marcellinus, I, pp. 155;cf.also, ,J.Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire, 3 Vols (Cambridge, 1992),Vol.1.pp.763.

[٢٥] Ammianus Marcellinus, I, pp. 155-156;cf.also,Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,Vol.1.pp.985-986.

وأشار المؤرخ أميانوس ماركيللينوس إلى شخصيات أخرى وُجهت إليها تهمة اختلاس المال العام، ومن بينها المدعو نوميريوسNumerius[٢٦]حاكم مقاطعة غالة ناربونGallia Narbonensis[٢٧](٣٥٨-٣٥٩م)، الذي أُتهم باختلاس المال العام عام ٣٥٩م أثناء وجود القيصر جوليان في بلاد الغال خلال الفترة (٣٥٦-٣٦٠م)، بعد تكليفه من قِبل الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني باستعادة السلطة الإمبراطورية هناك، وبعد إجراء تحريات دقيقة عن الاتهام الموجه لنوميريوس؛ عقد القيصر جوليان محاكمة عامة مفتوحة أمام جميع الراغبين في الحضور، وعند مثول نوميريوس للمحاكمة؛ أنكر تمامًا التهمة المنسوبة إليه، وأصر دفاعه على الإنكار؛ خاصةً في ظل عدم كفاية الأدلة ضده، وتدخل أحد الحضور الطامعين في نيل إعجاب جوليان، ولفت انتباهه، ويُدعى ديلفيديوس Delphidius[٢٨]مهاجمًا نوميريوس، ووجه حديثه للقيصر جوليان قائلًا:" سيدي، لن يكون هناك مجرمًا، إذن طالما كان الإنكار كافيًا لنيل البراءة؟؛ فأجابه جوليان:" ولن يكون هناك بريئًا طالما كان الاتهام كافيًا للإدانة؟".وعقب أميانوس بأن محاكمة نوميريوس كانت خير مثال على إنسانية جوليان.[٢٩]وجدير بالذكر أن المؤرخ يوحنا الأنطاكي John of Antioche أشار أيضًا إلى الواقعة نفسها، مؤكدًا تبرئة نوميريوس من اختلاس أموال ضرائب المقاطعة.[٣٠]

وفي سياقٍ متصل؛ أصدر جوليان أوامره عام ٣٥٧م -أي قبل اتهام نوميريوس بعامين-بمنع الوالي

---

[٢٦] ينتمى نوميريوس إلى أحد الأسر الأرستقراطية في بلاد الغال في القرن الرابع الميلادي، شغل وظائف إدارية مهمة أهمها توليه حكم مقاطعة غالة ناربون. للمزيد من التفاصيل على تأصيل هذه الأسرة، وأراء المؤرخين المحدثين عنها انظر:

H.Sivan,"Numerian the Intellectual: A Dynastic Survivor in Fourth Century Gaul," ***Rheinisches Meseum für Philologie***, 136.Bd.H.3/4(1993),pp.360-365.

[٢٧] هي إحدى المقاطعات المهمة في بلاد الغال، وتقع شمال جبال الألب ويُطلق عليها أيضا provincial Nostra، وهي إحدى مقاطعات غالة الألبية Alpine Gaul، التي كانت تتكون من أكثر من مقاطعة، أبرزها ناربون الأولى Narbonensis Prima، وناربون الثانية Narbonensis Secunda. لمزيد من التفاصيل انظر:

The Oxford Dictionary of Late Antiquity,ed.O.Nicholson,(Oxford, 2018), Vol.1.pp.642-643.

[٢٨] كان ديلفيديوس خطيبًا طموحًا متطلعًا للحصول على مكانة مرموقة في أروقة البلاط، وحاول التودد للقيصر جوليان أثناء وجوده في بلاد الغال، ثم انضم إلى بروكوبيوسProcopius، في تمرده عام ٣٦٥م، وبعد هزيمة الأخير، وقطع رأسه على يد الإمبراطور فالنز Valens(٣٦٤-٣٧٨م) كان ديلفيديوس من أبرز منْ قاموا بنقل رأس بروكوبيوس المقطوعة إلى بلاد الغال لمزيد من التفاصيل انظر:

H.S,"Numerian the Intellectual,"pp.361-362

[٢٩] Ammianus Marcellinus, I, p.405.

[٣٠]. نقلا عن :

Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,Vol.1.634.

البرايتوري فلورينتيوس Florentius[٣١] وموظفيه من التدخل في جباية الضرائب، إذ جرت العادة أن يقوم موظفو الوالي وحكام الأقاليم من حاملي ألقاب المستلم susceptore والرئيس praesidalis[٣٢] بدور الوسيط بين جباة الضرائب ودافعيها، ونجح جوليان بالفعل في جمع الضرائب في مقاطعة غالة بلجيكا Gallia Belgica–الواقعة شمال شرق بلاد الغال– للخزانة مباشرةً بدون وساطة هؤلاء الموظفين؛ وتمكن بذلك من القضاء على أحد الأساليب التي كانت سببًا رئيسيًا في تسهيل اختلاس الموظفين لأموال الضرائب في الأقاليم، وبذلك نجح في حرمانهم من المكاسب والمبالغ المالية التي كانوا يحصلون عليها من خلال التلاعب في الحسابات عند احتساب المتأخرات من أموال الضرائب، كما حافظ على حقوق الخزانة الإمبراطورية لتشدده في عدم السماح بالتأجيل أو التأخير في دفع الضرائب، وكفل الحماية الكاملة لدافعي الضرائب من الوقوع في براثن استغلال الموظفين،[٣٣] وهكذا فمن الواضح أن اطّلاع جوليان بالشئون المالية في إدارة بلاد الغال، واهتمامه باتخاذ إجراءات إصلاحية في منظومة جباية الضرائب، وترأسه لإحدى محاكمات اختلاس المال العام في أقاليم الإمبراطورية الرومانية، يشير إلى خطورة جريمة اختلاس المال، وضلوع الموظفين، وتورطهم فيها بشكلٍ واضحٍ في أقاليم الإمبراطورية.

ومن وقائع اختلاس المال العام التي رصدها أميانوس ماركيللينوس أيضًا، ما ذكره عن اتهام كل من أرسطوفانيس Aristophanes[٣٤] أحد عملاء الشرطة السرية agents in rebus، وبارناسيوس

---

[٣١] كان فلورينتيوس أحد أعوان Comites الإمبراطور قسطنطيوس الثاني الذي عينه واليًا برايتوريًا في بلاد الغال خلال الفترة(٣٥٧–٣٦٠م)، وفي عام ٣٥٧م، نصح جوليان بمهاجمة قبائل الآلاماني Alammani، وفي عام ٣٥٩م، أمد فلورينتيوس جوليان بالقوات والعتاد عند نهر الراين، وحدث صدام بينهما بسبب الضرائب في بلاد الغال، وعندما نُوديّ بجوليان إمبراطورًا عام ٣٥٩م، ذهب فلورينتيوس إلى الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني، ولكن بعد وفاته، ظل فلورينتيوس مختفيًا حتى وفاة الإمبراطور جوليان. لمزيد من التفاصيل انظر:
Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,Vol.1.p.365.

[٣٢] كان susceptore، أحد موظفي الإدارة المالية في العصر البيزنطي الباكر، وتحديدًا موظفي جباية الضرائب، سواء كانت نقدية أو عينية، أما حامل لقب praesidalis فاقترنت مهامه بحاكم الإقليم مباشرةً. لمزيد من التفاصيل انظر:
Berger, Encyclopedia Dictionary of Roman Law, pp.646,726.

[٣٣] Ammianus Marcellinus, Trans. J.C. Rolfe, 3 vols, (Cambridge and Massachusetts, 1935-1939), I,pp.316-317.cf.also, Jones, The Later Roman Empire, I,pp.119-120;B.Wells,"Taxation and Bureaucracy in the Declining Empire," ***The Sewanee Review***, Oct., Vol.30,No. 4 (1922),pp.421-445, esp.445.

[٣٤] وأرسطوفانيس هو ابن أحد أثرياء كورنثة من الطبقة السيناتورية ،وتعلم أرسطوفانيس البلاغة في أثينا، وتورط في قضية سرقة إرث صهره يوجينيوس Eugenius، ولكنه توارى عن الأنظار طيلة عام ٣٥٠م، ثم سرعان ما شغل وظيفة عميل للشرطة السرية، وجاء إلى مصر برفقة بارناسيوس الوالي الجديد عام ٣٥٧م، وهناك استشارا أحد المنجمين، وتبع ذلك مباشرة اتهامهما بالخيانة ، وبعد وفاة الإمبراطور جوليان؛ حَرص أرسطوفانيس على الحصول على الرسائل المتبادلة بشأنه بين ليبانيوس والإمبراطور جوليان ؛كي لا يثير الشكوك حوله، وخوفًا من بطش الإمبراطور فالنز. لمزيد من التفاصيل انظر،

Parnasius، أثناء فترة ولايته لمصر(٣٥٧-٣٥٩م) باختلاس المال العام عام ٣٥٩م، ووفقًا لرواية أميانوس ماركيللينوس؛ فقد وجّه لهما النوتاريوسnotarius (موثق العدل) بولس- وكنيته بولس السلسلة Paulus Catena[٣٥]ا-تهامات عدة؛ أبرزها: الخيانة، واختلاس المال العام، والسحر، وعُقدت لهما محاكمة في سكيثوبوليس Scythopolis (بيسان) في فلسطين برئاسة النوتاريوس بولس، وتمت إدانتهما، ووُقعت عليهما عقوبة النفي المؤقت لمدة ثلاث سنوات، والغرامة المالية، كما تعرض أرسطوفانيس للتعذيب الشديد والتشهير به في ربوع مصر، وتمت تبرئة أرسطوفانيس من تهمة اختلاس المال العام عقب وفاة الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني، وتحديدًا عام ٣٦١م،وذلك بعد وساطة الخطيب الأنطاكي ليبانيوس؛ لنجدة الوثني أرسطوفانيس، وإرساله رسالة إلى الإمبراطور جوليانJulian(٣٦١-٣٦٣م) يطلب فيها العفو عنه، ويؤكد براءته من التهم المنسوبة إليه، وإخلاصه للآلهة الوثنية،واستجاب الإمبراطور جوليان لمطلبه، وأُطلق سراح أرسطوفانيس الذي عاد مرة أخرى إلى موطنه كورنثةCorinth،وأصبح فيما بعد بروقنصلproconsul، آخايا Achaea(٣٦٢م-٣٦٣م)،[٣٦] وتكمن أهمية هذه الواقعة في كونها الحالة الأولى في الشواهد المصدرية التي تمت فيها إدانة المتهمين بجريمة الاختلاس في الواقع الفعلي، وتوقيع العقوبة عليهم، كما أنها أشارت في الوقت ذاته إلى أن إدانة أرسطوفانيس بوصفه أحد ممثلي الإدارة الإمبراطورية بجريمة الاختلاس لم يحل دون شغله إحدى الوظائف العليا بعد إطلاق سراحه، مع الوضع في الاعتبار أن استجابة الإمبراطور جوليان لمطلب ليبانيوس أخذ طابعًا عقائديًا؛ إذ أنه كان دفاعًا عن الوثنية في المقام الأول ومعتنقيها.

ووُجهت تهمة اختلاس المال العام للوالي البرايتوري كلاوديوس ماميرتينوس Claudius Mamertinus

---

The Works of the Emperor Julian, Trans. W.C.Wright, 3 vols, (London 1923),vol.3.pp.xxxiii-xxxv.

(٣٥) كانت شخصية بولس من أبرز شخصيات عهد الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني؛ فقد كان سكرتيرًا وعميلًا خاصًا له، وكانت مهمته الأساسية التحري عن الأشخاص المتهمين في جرائم الخيانة، وعُرف بقسوته الشديدة، وتسببه في سفك دماء الكثيرين من الأبرياء الذين ألصق بهم تهم خطيرة ، وحمل لقب السلسلة لقدرته الفائقة على الإيقاع بالمتهمين، وإثارة الشكوك حولهم بشكلٍ معقد، قام بالكثير من المهام من أبرزها القضاء على مناصري سيلفانوسSilvanus، عام ٣٥٥م ، والتجسس على القيصر جوليان أثناء تواجده في بلاد الغال عام ٣٥٨م، و في ٢٣يونيو٣٥٩م وصل إلي مدينة الإسكندرية – بناء على أوامر الإمبراطور للتحقيق فيما حدث من ثورة أهالي المدينة ضد البطريرك الأريوسي جورج، الكبادوكي ، حيث أصدر قرارات عنيفة ضد المدينة ، وانتهت حياته بالموت حرقًا عام ٣٦٢/٣٦١م. لمزيد من التفاصيل انظر،

Ammianus Marcellinus, I, pp.33,534,537.

راجع أيضا: ياسر مصطفى عبد الوهاب: البطريرك الأريوسي جورج الكبادوكي واضطرابات الإسكندرية (٣٥٦-٣٦١م)، منشور في كتاب مصر وبيزنطة بين الدين والسياسة،(القاهرة ٢٠٢٤م)، ص ٤٦-٤٧.

(٣٦) Ammianus Marcellinus, I, p.539;Libanius, Selected Letters of Libanius from the Age of Constantinus Julian,Trans.S.Bradbury, (Liverpool 2004),pp.156-157;Julian, ″Lettre to Libanius″In.The Works of the Emperor Julian, vol.3,pp.xxxiv,183.

عام ٣٦٥م، وكان كلاوديوس ماميرتينوس أحد أبرز كبار رجال الدولة في عهد الإمبراطور جوليان، إذ شغل في بداية عهده وظيفة ناظر الخزانة العامة للإمبراطورية، ثم عُين واليًا برايتوريًا لكل من الليريا Illyricumوإيطاليا وإفريقية خلال الفترة من(٣٦١-٣٦٤م)، وعند عودته من روما إلى القسطنطينية عام ٣٦٥م، وجه له كلاوديوس أفيتيانوس Claudius Avitianus، نائب vicarious إفريقية(٣٦٢-٣٦٣م)[٣٧] تهمة اختلاس المال العام، وبعد ثبوت إدانة كلاوديوس ماميرتينوس، تم عزله من وظيفته، وحل محله فولكايوس روفينوس Vulcacius Rufinus، وما لبث أن توفى كلاوديوس ماميرتينوس بعد عزله بقليل.[٣٨]

وتزامن مع واقعة كلاوديوس ماميرتينوس؛ إصدار الإمبراطورين فالنز Valens (٣٦٤-٣٧٨م) وفالينتينيان الأول Valentinian I(٣٦٤-٣٧٥م) مرسومًا في السابع عشر من نوفمبر عام ٣٦٤م لنائب إفريقية بشأن إلزام المختلس بدفع غرامة مالية تعادل أربعة أضعاف المبلغ الذي اختلسه من الخزانة الإمبراطورية،[٣٩]وبذلك لم تشر الشواهد المصدرية المتاحة إلى أية تفاصيل أخرى عن كيفية اختلاس كلاوديوس ماميرتينوس، وأدلة ثبوته، كما لم تسجل توقيع أية عقوبة عليه سوى عزله من وظيفته، مع الوضع في الاعتبار أنه ليس من المستبعد أن يكون هذا الاتهام مجرد ذريعة للتخلص من كلاوديوس ماميرتينوس بوصفه أحد رجال الإمبراطور جوليان المخلصين، وفي المقابل فمرسوم الإمبراطورين فالنز وفالينتينيان الأول يبرز واقع جريمة اختلاس المال العام في إفريقية بوصفها أحد أهم مقاطعات الإمبراطورية البيزنطية، وطبيعة الإجراءات التي اتخذتها السلطة الإمبراطورية لمواجهتها، وتحديد قيمة الغرامة المالية الموقعة على المختلس بشكلٍ اختلف عن مرسوم ٣٢٠م -سابق الذكر-، الذي اقتصر على دفع قيمة المبلغ المُخْتَلس فقط، وعليه فإن فمضاعفته في مرسوم ٣٦٤م ربما يشي بتفاقم هذه الجريمة في إفريقية تحديدًا، إذ إن نص المرسوم اقتصر عليها.

وقد كان تورط النوتاريوس بالاديوس Palladius في اختلاس المال العام عام ٣٦٦م أحد أبرز حالات الاختلاس في القرن الرابع الميلادي، وبدأت واقعة اختلاسه عندما أرسله الإمبراطور فالينتينيان

---

(٣٧) شغل كلاوديوس أفيتيانوس وظيفته كنائب لإفريقية في السادس والعشرين من أكتوبر عام ٣٦٢م حتى الثامن عشر من مارس عام ٣٦٣م. لمزيد من التفاصيل انظر:
Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,vol.1.pp.126-127.

(٣٨) تجدر الإشارة هنا إلى المؤرخ أميانوس ماركيللينوس قد أخطأ في تسجيل تاريخ اتهام كلاوديوس ماميرتينوس، حيث سجله عام ٣٦٨م. انظر:
Ammianus Marcellinus, III, p.45.;″Claudius Mamertinus, John Chrysostom,Ephrem the Syrian″, In. The Emperor Julian: Panegyric and Polemic,ed.S.N.C.Lieu,(Liverpool 1989),pp.5-7;cf.also, Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,vol.1.pp.540-541; , Jones, The Later Roman Empire,II,pp.624,710.

(٣٩) CTh.10.1.10.

الأول إلى إفريقية لتوزيع مستحقات الجنود المالية، وكتابة تقرير عن الأوضاع في طرابلس، وحرص رومانوسRomanus قومس إفريقية comes Africae على أن يكون تقرير بالاديوس في صالحه، وتزكية له، خاصةً أنه كان يدرك المكانة البارزة التي يتمتع بها في القصر الإمبراطوري؛ لذا أمر رومانوس بعض رجاله الموثوق فيهم أن يقوموا بتسهيل استيلاء بالاديوس على نصيب كبير من الأموال التي أحضرها معه؛ وذلك من خلال استثناء بعض الجنود من كل وحدة من استلام مستحقاتهم من بالاديوس الذي سقط بسهولة في هذا الفخ، واختلس قدرًا كبيرًا من أموال الخزانة التي بحوزته، وعندما أراد رفع التقرير للبلاط عن حقيقة الأوضاع في طرابلس، وشكاوى مواطنيها من إدارة رومانوس؛ هدده الأخير بكشف اختلاسه للإمبراطور، فخشى بالاديوس من افتضاح أمره، واتفق مع رومانوس على أن يقدم تقريرًا مضللًا ومنافيًا للحقيقة للإمبراطور فالينتينيان الأول، وبعد عودة بالاديوس إلى القسطنطينية، أرسله الإمبراطور مرة أخرى إلى إفريقية، وفي هذه المرة كُشف أمر اتفاقه مع رومانوس لتضليل الإمبراطور، وأُرسلت الوثائق التي تؤكد اختلاس بالاديوس أموال الخزانة الإمبراطورية للبلاط، وصدر الأمر الإمبراطوري بسرعة استدعائه للقصر الإمبراطوري؛ لمحاكمته بتهمة الاختلاس، ولكنه أنهى حياته منتحرًا.(٤٠)وتجدر الإشارة هنا إلى أن جريمة اختلاس المال العام في هذه الحالة اقترنت بجريمة الرشوة المقنعة؛ إذ إن رومانوس عمل على تيسير الاختلاس للنوتاريوس بالاديوس في مقابل كتابة تقريره المضلل للبلاط الإمبراطوري عن حقيقة الأوضاع في طرابلس، وعلى الرغم من دور رومانوس ورجاله في واقعة اختلاس النوتاريوس بالاديوس؛ إلا أن هذا لا ينفي عدم أمانته على ما بحوزته من أموال الخزانة الإمبراطورية؛ لذا تورط بسهولة في خطة رومانوس الذي كان من السهل إثبات مسألة الاختلاس فيها من واقع سجلات الجنود في كل وحدة.

وفي أواخر القرن الرابع الميلادي؛ منح الإمبراطور ثيودوسيوس الأول بموجب مرسومه الصادر في الحادي والثلاثين من مارس عام ٣٨٧م، حكام الأقاليم السلطة الكاملة لتوقيع عقوبة الجلد على الديكوريونيس من أعضاء مجالس البلدية في الأقاليم في حالة اختلاسهم للمال العام، أو تورطهم في أي فساد مالي في جباية أو تقييم الضرائب، وبذلك ألغى الإمبراطور ثيودسيوس الأول ما أقره في مرسوم سابق أصدره في السابع عشر من مارس عام ٣٨٠م بعدم توقيع عقوبة الجلد على تلك الفئة.(٤١)

(٤٠) Ammianus Marcellinus, III, pp.179-185;Cf.also, , Jones, The Later Roman Empire,II,p.646; Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,vol.1.pp.659-660.

(٤١) CTh.12.1.117.
وقد احتج ليبانيوس على توقيع عقوبة الجلد على تلك الفئة، واعتبره السبب الرئيس في انهيار مجالس البلدية، وأرسل رسالة تفيد ذلك للإمبراطور ثيودوسيوس الأول. لمزيد من التفاصيل انظر:

وأيًا كانت مبررات الإمبراطور ثيودوسيوس الأول في سلب أحد الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الفئة، فما يهمنا هنا أن توقيع عقوبة الجلد اقترن بجريمة اختلاس المال العام، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تفاقمها في الأقاليم، وكشف هذا المرسوم عن النهج الذي انتهجته السلطة الإمبراطورية لمواجهة تلك الجريمة من خلال تغليظ العقوبات، وبلغ ذلك التغليظ أقصاه في المرسوم الذي أصدره الإمبراطور ثيودسيوس الأول في العاشر من سبتمبر عام ٣٩٢م بشأن تورط القضاة في الأقاليم في جريمة اختلاس المال العام، حيث نص المرسوم على توقيع عقوبة الإعدام على القاضي المختلس في الأقاليم، وعدم الاكتفاء بتوقيع الغرامة المالية؛ لأن جريمة اختلاس المال العام جريمة ضد الدولة؛ لذا يجب أن تكون عقوبة المذنب فيها على قدر خطورة ما اقترفه(٤٢)،وبموجب هذا المرسوم؛ غُلّظت عقوبة القاضي المختلس في الأقاليم من الغرامة المالية إلى عقوبة الإعدام، ويشير تشديد العقوبة من السلطة الإمبراطورية إلى تفاقم هذا الجرم بين قضاة الأقاليم ، وعدم جدوى عقوبة الغرامة المالية في ردع المختلسين من القضاة، أو بالأحرى عدم فاعلية العقوبة في مواجهة اختلاس القضاة.

وبتتبع المشهد في القرن الخامس الميلادي؛ فثمة شواهد مصدرية تشير إلى تفاقم اختلاس المال العام، وتزايد حدته في الأقاليم، وفي مقدمتها ما رصده المؤرخ يونابيوس Eunapius، عن تردي الأوضاع في الأقاليم في أوائل القرن الخامس الميلادي، وتورط حكامها في اختلاس المال العام، واستغلال وظائفهم للاستيلاء على الملكية العامة للدولة وأموال خزانتها، وضعف السلطة المركزية وعجزها عن إحكام قبضتها على ممارسات حكام الأقاليم وموظفيهم.(٤٣)

كما رصدت الشواهد المصدرية الإجراءات التي اتخذها الأباطرة للتصدي لاختلاس المال العام في الأقاليم، والتي كشفت عن أساليب الاختلاس وكيفيته؛ إذ كان الإنفاق على مشروعات المباني –سواء أكان ترميم المنشآت القديمة أو تشييد المباني التذكارية لحكام الأقاليم– أحد طرق الاختلاس من إيرادات الأقاليم، ومن إجراءات السلطة الإمبراطورية في هذا الشأن؛ الأمر الإمبراطوري الذي أصدره الإمبراطور زينون الإيسوري Zeno the Isaurian (٤٧٤–٤٧٥م، ٤٧٦–٤٩١م) بتسليم جميع إيرادات الأقاليم لأمين الخزانة في البلدية curator civitatus،(٤٤) الذي بدوره يحدد أوجه الإنفاق منها على مشروعات البناء

Libanius, Between City and School Selected Orations of Libanius,Trans. R.Cribiore,(Liverpool 2015),pp. 10-12;Cf.also, Jones, The Later Roman Empire,II,p.750.

(٤٢) CTh.9.28.1.

(٤٣) Eunapius, In The Fragmentary Classicising Historians of the Later Roman Empire,Trans.R.C.Blockley,(Liverpool, 1983),pp.117-119.

(٤٤) ويُعرف هذا الموظف أيضًا بـ Cuator Rei Publicae، وكان من أبرز مهامه الإشراف على مشروعات البناء في الأقاليم. لمزيد من التفاصيل انظر:

في الأقاليم ، وتبع ذلك جملة من الإجراءات التي اتخذها الإمبراطور أناستاسيوس الأول Anastasios I(٤٩١-٥١٨م)في إطار سياسته للإصلاح المالي وإحكام قبضة السلطة المركزية على إيرادات الإمبراطورية عامةً، ومنع الاختلاس خاصةً من إيرادات الضرائب في الأقاليم ، فقام بتخفيض قيمة الأتعاب sportulae، التي كان يتقاضها جباة الضرائب المحليين عند تحصيلها،كما عهد بمهمة جباية الضرائب إلى موظفين تابعين للولاة البرايتوريين مباشرةً عُرفوا باسم المُلْزِمين Vindices، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم وفقًا للمبلغ المُحصل من كل إقليم، وكذلك وضع الإمبراطور أناستاسيوس الأول ضوابط صارمة للتأكد من عدم اختلاس الجند من المخصصات المالية لهم، وحدد قيمة الأتعاب المدفوعة من الوحدات العسكرية في الأقاليم الحدودية limitanei[٤٥] للقادة العسكريين، إذ كان الإمبراطور حريصًا على مراقبة إيرادات وإمدادات ومخصصات السلطات العسكرية بعناية فائقة.[٤٦]وهكذا نجح الإمبراطور أناستاسيوس الأول في الحفاظ على إيرادات الخزانة العامة، والحيلولة دون الاستيلاء على مخصصاتها في المجالات المختلفة،[٤٧]وما يهمنا هنا أن إجراءاته للتصدي لاختلاس المال العام شملت نظام جباية الضرائب، وكذلك الإدارة العسكرية بهدف سد الثغرات التي استغلها الموظفين لاختلاس أموال الخزانة، وعلى الرغم من أن الشواهد المصدرية المتاحة عن القرن الخامس الميلادي لم تشر إلى الأشخاص المتورطين في جريمة اختلاس المال العام على غرار القرن الرابع الميلادي؛ إلا أنها عكست بُعدًا مهمًا عن واقع جريمة اختلاس المال العام في الأقاليم، وكيفية استجابة السلطة الإمبراطورية لتلك الجريمة.

أما عن واقع اختلاس المال العام في القرن السادس الميلادي؛ فقد عصفت بالإمبراطورية أزمات مالية اختلفت على إثرها السياسة المالية من إمبراطور لآخر، كما تباينت إجراءات كلًا منهم في تعاطيه مع

C.Lucas,"Notes on the Cuator Rei Publicae on Roman Africa", ***JSR*** 30(1940),pp.56-74.

(٤٥) يشير هذا المُسمى إلى الوحدات العسكرية في التخوم، وظهر هذا المُسمى في منتصف القرن الرابع الميلادي، حيث كانت تُعرف باسم ripeness، وحمل قائد هذه الوحدات لقب دوق Dux. لمزيد من التفاصيل انظر:
Jones, The Later Roman Empire,II,pp.649-654;661-663; The Oxford Dictionary of Late Antiquity ,p. 913; B.Isaac,"The Meaning of the Terms Limes and Limitanei"JSR 78(1988),pp.139-47.

(٤٦) John Lydus, On Powers or the Magistarcies of the Roman State, Trans. A.C.Bandy,(Philadelphia, 1983),pp.209-211; John Malalas, The Chronicle of John Malalas, Trans. E. Jeffreys and R.Scott,(Melbourne, 1986),p.225;Cf.also, Jones, The Later Roman Empire,I,p.253, II,pp.759-760.

(٤٧) اختلفت آراء المؤرخين بشأن السياسة المالية للإمبراطور أناستاسيوس الأول إذ عارض المؤرخ إيفاجريوس سياسته معتبرًا أنها كانت السبب الرئيس في القضاء على سلطات المجالس البلدية في الأقاليم، كما أنها تسببت في تناقص حصيلة الضرائب. لمزيد من التفاصيل انظر:
Evagrius Scholasticus, Ecclesiastical History,Trans.M.Whitby,(Liverpool, 2000),p.193;cf.also, Jones, The Later Roman Empire, II,pp.759-760.

مسألة الاختلاس، وتأتي في مقدمة تلك الإجراءات ما اتخذه الإمبراطور جستنيان الأول Justinian I (٥٢٧-٥٦٥م) بشأن تحديد أوجه الإنفاق المختلفة في الأقاليم، لاسيما نفقات المشروعات العامة بها؛ إذ ألزم حكام تلك الأقاليم في بداية عهده بالإنفاق على مشروعات البناء من إيراداتها، ولكنه عدل عن ذلك عام ٥٤٥م، وأقر النهج الذي اتبعه الإمبراطور زينون بإسناد مهمة تحديد أوجه الإنفاق من إيرادات الأقاليم لأمين الخزانة المُعين فيها من قِبل السلطة المركزية، كما فرض الإمبراطور جستنيان قبضته على المندوبين المرسلين إلى الأقاليم من قِبل الوالي البرايتوري للمراجعة والتدقيق في حسابات الإنفاق على المشروعات العامة فيها، والتأكد من عدم اختلاس حكام الأقاليم لإيراداتها بحجة تنفيذ تلك المشروعات، فنص تشريعه الصادر عام ٥٤٥م على عدم إقرار تلك النفقات إلا بعد موافقته الشخصية عليها، وجاء في دبياجة هذا التشريع أن هدفه الرئيس هو الحيلولة دون تواطؤ حكام الأقاليم مع هؤلاء المندوبين لاختلاس المال العام؛ إذ ذهبت معظم تلك الإيرادات لجيوب حكام الأقاليم، خاصةً في ظل عدم نزاهة جميع المندوبين؛ إذ كانت الوظائف الحكومية تُباع لمنْ يدفع الثمن في القسطنطينية والأقاليم.(٤٨)

على أية حال؛ فمن الواضح أن هذا التغير في إجراءات الإمبراطور جستنيان، وفرض رقابته الشخصية على حسابات نفقات الأقاليم يشير إلى تفاقم جريمة اختلاس المال العام فيها، وتورط مسئوليها في الاختلاس من خلال التلاعب في حسابات النفقات على المشروعات العامة في الأقاليم؛ فجاءت إجراءاته للحد من تلك التجاوزات والتضييق على حكام الأقاليم، وتقليص سلطتهم على إيرادات تلك الأقاليم للحفاظ على حقوق الخزانة العامة، والحصول على السيولة المالية اللازمة لمشروعاته وحروبه، وفي الوقت نفسه رصدت الشواهد المصدرية فساد إدارة الإمبراطور جستنيان المالية بشكلٍ عام، وتورط مسئوليها في عمليات اختلاس المال العام لتحقيق المكاسب الفردية، والثراء الشخصي على حساب حقوق الخزانة العامة، فالتجاوزات في الأقاليم لم تعدو عن كونها أحد أشكال الفساد المالي في عهده.

وفي هذا السياق؛ فقد انفرد المؤرخ بروكوبيوس Procopius، في مؤلفه التاريخ السري Historia Arcana بالإشارة إلى واقعة اختلاس للمال العام جرت أحداثها في بلاط الإمبراطور جستنيان؛ إذ أشار إلى قيام بطرس بارسيميس Peter Barsymes، باختلاس مبالغ ضخمة من المال العام أثناء شغله وظيفة الوالي البرايتوري للشرق Praefectus Praetorio per Orientem، وفور اكتشاف أمره، عزله الإمبراطور جستنيان من وظيفته، ولكن لم يتم توقيع أية عقوبة علي بطرس بارسيميس؛ نظرًا لنفوذه في

(٤٨) Novellae,Trans.Fred.H.Blume,ed.R.Schoell and G.Kroll,(Brelin,1959)
وهناك ترجمة حديثة لمتجددات جستنيان قام بها دافيد ميلير وبيتر سارريس
The Novels of Justinian A Complete Annotated English Translation, D.Miller&P.Sarris,2vols,(Cambridge University Press 2018), Nov.Just.128.17-18;cf.also, , Jones, The Later Roman Empire, II,pp.758-789,III,pp.242-243.

القصر الإمبراطوري، ومكانته لدى الإمبراطورة ثيودورا Theodora،التي سرعان ما مارست ضغطًا كبيرًا على الإمبراطور جستنيان الذي عينه ناظرًا للخزانة العامةcomes sacrarum largitionum ، فاختلس أموال الضرائب، واستمر بطرس بارسيميس في وظيفته حتى عينه الإمبراطور جستنيان واليًا برايتوريًا للمرة الثانية،[٤٩]وتكمن أهمية هذه الرواية إلى كونها سجلت تورط أحد كبار مسئولي الإدارة المالية في البلاط الإمبراطوري في القسطنطينية في جريمة الاختلاس، وإفلاته من العقاب؛ مما يشير إلى أن شخص المختلس ونفوذه حال دون توقيع العقوبة، بل وأصبح بطرس بارسيميس بعد اتهامه بالاختلاس هو المسئول الأول عن الإدارة المالية.

ومن وقائع الاختلاس المهمة في القرن السادس الميلادي أيضًا، ما سجله المؤرخ بروكوبيوس حول واقعة اختلاس الجنرال المدعو كونون Conon، الذي كان على رأس التعزيزات العسكرية المُرسلة من القسطنطينية عام ٥٣٧م إلى القائد بليزاريوس Belisarius في إيطاليا،[٥٠] وطبقًا لرواية المؤرخ بروكوبيوس قُتل كونون في أواخر عام ٥٤٧م وبداية عام ٥٤٨م على يد جنوده، الذين اتهموه باختلاس مستحقاتهم المادية، وسرقة الإمدادات، وأموال الغلال التي قام بالاتجار بها أثناء قيادته للحامية العسكرية البيزنطية

---

[٤٩] وقد ذكر المؤرخ بروكوبيوس معلومات تفصيلية عن شخصية بطرس بارسيميس، فأشار إلى مولده في سورية، وتحديدًا في مدينة أنطاكية، ثم تناول اشتغاله في الصرافة ثم انضمامه إلى الجهاز الحكومي، وعدد بروكوبيوس جملة القرارات التي أصدرها بطرس بارسيميس؛ إذ كانت أول تلك القرارات عند شغله وظيفة ناظر الخزانة الإمبراطورية خلفا لثيودوتيس Theodotes حرمان الجنود من رواتبهم، كما قام بسك عملة خفيفة الوزن من الصولديSolidus (نوميزماتاnomismata)،وأكد بروكوبيوس حصول بطرس بارسيميس على ثروات طائلة بعد احتكار الحكومة البيزنطية لصناعة المنسوجات الحريرية؛ إذ وُضعت مسئولية إدارتها تحت إمرته باعتباره ناظر الخزانة العامة، وعلى الرغم من ممارساته، لم يجرؤ الإمبراطور جستنيان على عزله من وظيفته؛ لأن بطرس كان من أهم المقربين للإمبراطورة ثيودورا Theodora. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Procopius, The Secret History, Trans .A.Kaldellis, (Cambridge 2010),, pp.95,97-99,103,112;Cf.also. J.Haury,"Petros Patrikios Magister und Petros Patrikios Barsymes," ***Byzantinische Zeitschrift*** 14 (2) (1905) ,pp.529-531; J.A.S.Evans, The Age of Justinian the Circumstances of Imperial Power, (Routledge 1996),pp.53,198.234,236-237;W.Treadgold, A Concise History of Byzantium, (Palgrave 2001), p. 63; J.Banaji, Exploring the Economy of Late Antiquity, Selected Eassays,(Cambridge 2016),pp. 83,85,109.

[٥٠] أسند بليزاريوس للقائد كونون عدة مهام عسكرية، منها تكليفه عام ٥٤٢م، بقيادة الحامية البيزنطية في مدينة نابولي،ثم تكليفه بعد ذلك هو والقوطي بيزاس Bessas - الذي دخل في خدمة بليزاريوس- بقيادة الجيش في روما أثناء حصار توتيلا Totila زعيم القوط، وفي تلك الأثناء قاما بالاتجار في أقوات الناس، وباعوا الغلال الموجودة بها بمبالغ ضخمة، ثم لاذا بالفرار بعد نجاح توتيلا في دخول روما في السابع عشر من ديسمبر عام ٥٤٦م. لمزيد من التفاصيل عن الحروب القوطية انظر، بروكوبيوس القيصري، الحروب القوطية، الجزءان الأول والثاني معًا، ترجمة عفاف صبرة،(القاهرة ٢٠١٩م) انظر أيضًا:

Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire,vol.III,pp.331-332; The Oxford Dictionary of Late Antiquity,p.379.

في روما، وبعد مقتل كونون؛ أرسل جنوده بعض رجال الدين رُسلًا من قِبلهم إلى القصر الإمبراطوري يهددون بالانضمام إلى خدمة القوط إذا لم يتم إرسال مستحقاتهم المالية، وكذلك العفو عن ما اقترفوه من جرم بقتلهم القائد كونون،وبالفعل استجاب الإمبراطور جستنيان لمطالبهم،(٥١) وبذلك فإن واقعة اختلاس كونون تختلف عن سابقتها من وقائع الاختلاس في الإدارة العسكرية في عدة أمور، منها: إن اتهام كونون بالاختلاس، وعقابه كان من قبل مرؤوسيه، أي من جنوده وليس من قبل الإدارة التابع لها، أو حتى القصر الإمبراطوري، كما أن الاختلاس في هذه الواقعة اقترن بجريمة سرقة أقوات الناس والاتجار بها، هذا بالإضافة إلى أن المختلس هنا لقى مصرعه جراء اختلاسه .

واستكمالًا لوقائع اختلاس المال العام؛ فقد سجل إجناتيوس الشماس Ignatios the Deacon في القرن الثامن الميلادي تفاصيل غاية في الأهمية عن واقعة اتهام أحد كبار موظفي الإدارة المالية باختلاس المال العام، وأشار إليه بلقب إسباثاريوس spatharious (٥٢)(أي حامل السيف)، ولم يذكر اسمه، وبدأت رواية إجناتيوس بالإشارة إلى المكانة الرفيعة لهذا الموظف، وثروته الكبيرة، وتوجيه الاتهام له باختلاس مبالغ ضخمة من المال العام، والقبض عليه وتعذيبه بلا رحمة أثناء التحقيق معه، واحتجازه داخل أحد السجون، وتحت وطأة التعذيب المستمر للإسباثاريوس لاذ بالفرار من الحراس ليلًا إلي كنيسة الحكمة المقدسة Hagia Sophia، وفور دخولها، اندفع إلى صحنها، وتعلق بالمذبح المقدس، وهو في حالة من الفزع الشديد.(٥٣)

ويكمل إجناتيوس روايته بأنه فور اكتشاف الحراس هروب الإسباثريوس، ولجوئه إلى الكنيسة، واحتمائه بها لحقوا به خوفًا من معاقبتهم بتهمة التقصير في احتجازه، وحاصر الحراس صحن الكنيسة، ومنعوا أي فرد من الدخول لإطعام الإسباثاريوس أو مجرد التواصل معه؛ لإجباره على الخروج من الكنيسة، وظلوا

---

(٥١) Procopius,History of the Wars,Vol.I,Trans.H.B.Dewing, BooksVI-VII,(London 1962),pp.408-409.

(٥٢) الإسباثاريوس: حامل السيف وكلمة "سباثا "تعني سيف، ويعتبر حامل السيف من موظفي الفئة الثالثة من موظفي الدولة، وترأس طبقة الإسباثيرات الامبراطوريين، والبروتوسباثاريوسprotospatharious ويعنى مُقدم حملة السيوف، وهو أحد أهم الألقاب الشرفية. لمزيد من التفاصيل انظر: طارق منصور، "الحرس الإمبراطوري البيزنطي(من القرن السابع إلى القرن التاسع الميلادي)، بحث منشور في بيزنطة، مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)،(القاهرة ٢٠١٥م)،ص١٨٣-٢٣٠،ص١٩٠.

J.B. Bury, The Imperial Administrative System in the Ninth Century, with a Revised Text of Kletorologion of Philotheos (London 1911),pp.22,27.

(٥٣) Ignatios the Deacon, *The Life of the Patriarch Tarasios*, Trans. S. Efthymiadis, (Aldershot, 1998), p. 186.

يراقبونه لفترة من الوقت، وعندما بلغ الأمر البطريرك تاراسيوس Tarasios(٧٨٤-٨٠٦م)؛[٥٤]اشتاط غضبًا من انتهاك قدسية الكنيسة، وشمل الإسباثاريوس بحمايته، ولكن ما لبث أن تمكن الحراس بعد ذلك من القبض عليه أثناء غياب البطريرك عن الكنيسة، واقتادوه إلى القصر الإمبراطوري.عندئذ أعلن البطريرك أنه قد يستخدم سلطته الرسولية بتوقيع عقوبة الحرمان ضد من انتهك قدسية الكنيسة، وذهب على الفور لمقابلة لإمبراطورة إيرين Irene(٧٩٧-٨٠٢م)؛ ونتيجة لذلك سرعان ما تم إنهاء التحقيق مع الإسباثاريوس وإطلاق سراحه وتبرئته،[٥٥]وتجدر الإشارة هنا إلى أن واقعة الإسباثاريوس تتشابه مع واقعة بطرس بارسيميس– آنفة الذكر–في أن كليهما كانا من موظفي الإدارة المالية المرموقين في القصر الإمبراطوري في القسطنطينية، وفي المقابل، فإن الاختلاف بينهما تمثل فيما لقيه الإسباثاريوس من تعذيب، على العكس من بطرس بارسيميس الذي حالت مكانته في القصر دون المساس به، وعلى الرغم من أن هذه الرواية لم تذكر أية معلومات تفصيلية عن شخص الإسباثاريوس المتهم بالاختلاس، أو كيفية اقترافه للجريمة؛ إلا أنها قدمت نموذجًا لممارسة حق اللجوء الكنسي لأحد المتهمين بجريمة الاختلاس، والذي كان وفقًا للرواية سببًا رئيسيًا في تغيير مجرى التحقيق معه وتبرئته.

وفي مطلع القرن التاسع الميلادي، حدثت نقلة نوعية في إجراءات التصدي لجريمة اختلاس المال العام؛ إذ اتخذ الإمبراطور نقفور الأول NicephorusI (٨٠٢-٨١١م) –الذي كان يشغل وظيفة لغثيت الخزانةlogothete of the genikon ،[٥٦] قبل تتويجه إمبراطورًا– جملة من الإجراءات وثيقة الصلة بجريمة الاختلاس، وذلك في إطار سياسته للإصلاح المالي في الإمبراطورية، فقام نقفور بتحديث قوائم دافعي الضرائب التي كُتبت فيها أسماء جميع الأشخاص الخاضعين للضرائب في الإمبراطورية،هذا فضلًا عن أوامره بالمراجعة الدائمة والمستمرة لتلك القوائم، وكذلك الإيصالات والصكوك التي كان يتسلمها دافعو الضرائب من موظفي الحكومة بناءً على أوامر الإمبراطور نقفور، وجاءت تلك الإجراءات في إطار حرصه

---

(٥٤) ولد تاراسيوس عام ٧٣٠م لأسرة ثرية، وكان والده قاضيًا مرموقًا، التحق تاراسيوس بالجهاز الإداري للدولة، حيث شغل وظيفة السيكريتيس asekretis للإمبراطور قسطنطين السادس Constantine VI (٧٨٠-٧٩٧م)، تم ترسيمه بطريركًا للقسطنطينية عام ٧٨٤م، وبعد نفي إيرين، كانت علاقة البطريك تاراسيوس بالإمبراطور نقفور طيبة، فهو من نصبه إمبراطورًا، وقام تاراسيوس بجهود كثيرة للحد من ظاهرة شراء الوظائف الكنسية، كما أنه عُرف برفضه الشديد لحياة البذخ التي عاشها بعض رجال الكنيسة، وتوفى تاراسيوس في الخامس والعشرين من فبراير عام ٨٠٦م انظر: وديع فتحي عبد الله، "العلاقة بين الدولة والكنيسة في عصر نقفور الأول(٨٠٢-٨١١م)" ***المؤرخ المصري***، العدد ٢٨(القاهرة يناير ٢٠٠٥م)، ص ١٠٧-١٦٠،ص١١٩-١٢٠، ١٢٩.

(٥٥) Ignatios the Deacon, *The Life of the Patriarch Tarasios*,pp. 186-187.

(٥٦) لغثيت الخزانة هو الموظف الذي يتولى مهمة الإشراف على الخزانة العامة، ويمكن ترجمة وظيفته بـ" ناظر الخزانة العامة، وهي الوظيفة نفسها التي كانت معروفة بـــ" ناظر الخزانة العامة للإمبراطورية Comes sacrarum largitionum سابقًا، وظلت وظيفة لغثيت الخزانة واحدة من أبرز الوظائف خلال الفترة من القرن السابع الميلادي حتى القرن الثاني عشر الميلادي. لمزيد من التفاصيل انظر: طارق منصور، الوظائف والألقاب البيزنطية، ص ١٣٨. وانظر ايضًا:

R.Guilland,"Les Logothètes: Études sur l'histoire administrative de l'Empire byzantine"dans.***Revue des études byzantines***,29(1971),pp.5-115.

على ضمان عدم التهرب الضريبي، أو غش موظفي الخزانة، الذين أجبرهم الإمبراطور نقفور على الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين والمراسيم الإمبراطورية، وتنفيذ مهامهم بدقةٍ بالغة، بل وحرص على تكليف ذوي الثقة لديه بجمع الضرائب.(٥٧)

وتأتي أهمية تلك الإجراءات في كونها لم تفرض الرقابة على دافعي الضرائب فقط، بل على موظفي الحكومة القائمين بتحصيل تلك الضرائب، وحرص الإمبراطور نقفور صاحب الخبرات المالية العملية على اختيارهم بعناية فائقة للحيلولة دون الاستيلاء على المال العام من قبل دافعي الضرائب والقائمين على جبايتها، وبذلك تصدى لأحد أساليب التحايل لاختلاس المال العام من خلال التلاعب في السجلات والحسابات، وأوصد باب الاختلاس من أموال الضرائب، وتمكن من ضبط الأداء الوظيفي للجهاز الإداري المالي، وإحكام قبضته عليه، وفي الوقت ذاته فإن هذه الإجراءات تعكس استجابة مختلفة من الحكومة المركزية للتعامل مع الجرائم المالية، وتحديدًا جريمة اختلاس المال العام؛ إذ أنها ركزت على تطوير أدوات وأساليب الجهاز الحكومي وممارساته، كما أنها كانت أكثر شمولية وتنوعًا عن سابقتها في القرون السابقة؛ لكونها شملت الرقابة على موظفي الحكومة، وكيفية أداء مهامهم، وكذلك ما استخدموه من أساليب عكفت السلطة الإمبراطورية على تحديثها؛ للتصدي لما واجهته من مسالب سابقة.

وبعد مناقشة وقائع اختلاس المال العام، فمن الواضح أنها شملت الإدارات المختلفة في الجهاز الحكومي في الإمبراطورية البيزنطية، وإن كان أبرزها الإدارة العسكرية والمالية، كما أن معظم جرائم الاختلاس التي تم رصدها وقعت في الأقاليم باستثناء واقعتي اختلاس بطرس بارسيميس والإسباثاريوس، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف قبضة السلطة المركزية على تلك الأقاليم التي استغل موظفوها ذلك في التحايل واختلاس أموال الخزانة الإمبراطورية، تارةً بالتلاعب في أوجه النفقات، خاصةً الإنفاق على مشروعات البناء، وتارةً أخرى في اختلاس مخصصات تلك الأقاليم، لا سيما المخصصات العسكرية، وهذا يُفسر بطبيعة الحال كيفية استجابة السلطة المركزية، ونوعية الإجراءات التي اتخذها الأباطرة خلال الحقبة موضع الدراسة؛ لمواجهة ذلك بداية من الإمبراطور جوليان المرتد مرورًا بالإمبراطورين زينون الأيسوري وأناستاسيوس والتي ركزت في مُجملها على إجراء تعديلات على الجهاز الإداري كتعيين أمينًا للخزانة العامة في الأقاليم، وتشديد الرقابة على مندوبي السلطة المركزية فيها، وكذلك مراجعة الإمبراطور نفسه لنفقات الأقاليم قبل إقرارها كما نص تشريع الإمبراطور جستنيان عام ٥٤٥م.(٥٨) وكانت الطفرة الفعلية في تلك الإجراءات في عهد نقفور الأول الذي تعامل معها من واقع خبرته المالية وارتكز في إجراءاته

(٥٧) The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813, Trans.C.Mango & R.Scott, (Oxford, 1997),p.676.

(٥٨) Nov.Just.128.17-18;Cf.also, , Jones, The Later Roman Empire, II,pp.758-789,III,pp.242-243.

على أدوات الجهاز الإداري من سجلات وقوائم الضرائب، والإحصاء والحصر الشامل لجملة مُستحقات الخزانة لرصد أية تجاوزات من قبل الموظفين، أو غيرهم من دافعي تلك المستحقات.

وشكلت المراسيم الإمبراطورية أحد إجراءات الردع لمرتكبي تلك الجريمة في الإدارات المختلفة، وبصفةٍ خاصة في النظام الضريبي، وتدرجت العقوبات ما بين الغرامة المالية والعزل من الوظيفة، والجلد والنفي المؤقت والسجن، بل وتم تغليظ العقوبة إلى الإعدام كما نص مرسوم الإمبراطور ثيودوسيوس الأول الخاص بتورط قضاة الأقاليم في جرائم اختلاس المال العام،(٥٩)وهذا التغليظ يعطي دلالة واضحة إلى تفاقم تلك الجريمة، وعدم فاعلية المراسيم في ردع مقترفيها.

أما عن الفئات الوظيفية التي تورطت في جرائم اختلاس المال العام؛ فقد شملت من واقع النماذج الفعلية القادة العسكريين، كما في حالة القادة أورسيكينوس في عهد الإمبراطور قنسطنطيوس الثاني والجنرال كونون في عهد الإمبراطور جستنيان الأول، كما ضمت حكام الأقاليم كما حدث في واقعة نوميريوس وموظفي الإدارة المركزية فيها كأرسطوفانيس وبارناسيوس، وكذلك الولاة البرايتوريين كواقعة الوالي البرايتوري كلاوديوس ماميرتينوس،(٦٠)هذا فضلًا عن موظفي القصر الإمبراطوري كواقعة النوتاريوس بالاديوس، وكبار مسئولى الإدارة المالية في البلاط الإمبراطوري كواقعتي بطرس بارسيميس والإسباثاريوس، وفي الوقت الذي لعبت فيه مكانة المختلس ونفوذه في القصر الإمبراطوري دورًا رئيسيًا في تخفيف العقوبة عليه، كالاكتفاء بعزله من الوظيفة كما حدث مع الوالي البرايتوري كلاوديوس ماميرتينوس، أو الحيلولة دون توقيع أية عقوبة عليه كما حدث في واقعة بطرس بارسيميس، إلا أنه في المقابل، كان هناك منْ دفع حياته ثمنًا لاختلاسه كما حدث مع الجنرال كونون، وهنا ظهر بجلاء أن الظرف السياسي ألقى بظلاله على كيفية توقيع العقوبة على المختلس، وفي وقائع أخرى كان شخص الإمبراطور سببًا في توجيه الاتهام بجريمة الاختلاس، واتخاذه ذريعة للتخلص من الشخص المشكوك في ولائه كما في واقعة القائد العسكري أورسيكينوس.(٦١)

وتبين من تتبع وقائع اختلاس المال العام الفعلية أن جريمة اختلاس المال العام اقترنت بجرائم أخرى، أبرزها جريمة التزوير كما ظهر في واقعة اختلاس النوتاريوس بالاديوس؛ إذ تم تزوير وثائق صرف مستحقات الجند لتضليل السلطة المركزية في القسطنطينية، هذا بالإضافة إلى جريمة الرشوة في الواقعة ذاتها؛ فقد كان تيسير اختلاس المال العام للنوتاريوس بهدف دفع ثمن تضليله للإمبراطور،(٦٢) كما اقترنت

(٥٩) CTh.9.28.1.
(٦٠) Ammianus Marcellinus, III, p.45.
(٦١) Ammianus Marcellinus, I, pp. 155-156.
(٦٢) Ammianus Marcellinus, III, pp.179-185;cf.also, , Jones, The Later Roman Empire,II,p.646.

بجريمة السرقة كما حدث في واقعة اختلاس الجنرال كونون.(٦٣)

وفي الختام، يمكن القول إنه على قدر خطورة جريمة اختلاس المال العام بوصفها أحد جرائم الفساد المالي؛ فقد حرصت السلطة المركزية على التعامل مع مقترفيها بحزمٍ، وإن كانت إجراءاتها لم تؤت ثمارها في كثيرٍ من الأحيان؛ إما لضعف قبضة السلطة المركزية، أو لطبيعة الظرف السياسي والمالي في الإمبراطورية، وقد بينت الدراسة أن شخصية الإمبراطور لعبت دورًا محوريًا في النجاح في التصدي لها من عدمه، وخير دليل على ذلك ما حققه كل من الأباطرة جوليان وأناستاسيوس ونقفور الأول من إصلاحات ناجحة في النظام المالي وعلى النقيض تمامًا فشل الإمبراطور جستنيان، وفساد إدارته المالية، أي أن جريمة اختلاس المال العام كانت تحديًا صعبًا في السياسة المالية للأباطرة البيزنطيين الذين اختلفت استجابتهم لهذا التحدي وفقًا لشخصية كل منهم وخبرته المالية، ومعطيات عهده.

(٦٣) Procopius,History of the Wars,Vol. IV,Trans.H.B.Dewing, Books VI -VII,(London 1962),pp.408-409.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

أهم المختصرات المستخدمة في البحث:

D	**The Digest**
JSR	**Journal of Roman Studies**
ODB	**Oxford Dictionary of Byzantium**
RIDA	**Revue internationale des droits de l'antiquité**
SDHI	**Studia et Documenta Historiae Iuria**

اولا. المصادر الاجنبية:

-Ammianus Marcellinus, Trans. J.C. Rolfe, 3 vols, (Cambridge and Massachusetts, 1935-1939).

-**˝Claudius Mamertinus, John Chrysostom,Ephrem the Syrian˝**, In. The Emperor Julian: Panegyric and Polemic,ed.S.N.C.Lieu,(Liverpool 1989).

-Eunapius, In The Fragmentary Classicising Historians of the Later Roman Empire,Trans.R.C.Blockley,(Liverpool, 1983).

-Evagrius Scholasticus, Ecclesiastical History,Trans.M.Whitby,(Liverpool, 2000).

Ignatios the Deacon, The Life of the Patriarch Tarasios, Trans. S. Efthymiadis, (Aldershot, 1998).

-John Lydus, On Powers or the Magistarcies of the Roman State, Trans. A.C.Bandy,(Philadelphia, 1983).

John Malalas, The Chronicle of John Malalas, Trans. E. Jeffreys and R.Scott, (Melbourne, 1986).

Julian,

-The Works of the Emperor Julian, Trans. W.C.Wright, 3 vols, (London 1923).

- Justinian,

-Novellae,Trans.Fred.H.Blume,ed.R.Schoell and G.Kroll,(Brelin,1959).

وهناك ترجمة حديثة لمتجددات جستنيان قام بها دافيد ميلير وبيتر ساريس

- The Novels of Justinian A Complete Annotated English Translation. D.Miller&P.Sarris,,2vols,(Cambridge University Press 2018).

-The Digest, Trans. Ch. H. Monro, 2 vols, (Cambridge 1904-1909).

- Libanius,

- Between City and School Selected Orations of Libanius,Trans. R.Cribiore,(Liverpool 2015).

- Selected Letters of Libanius from the Age of Constantius and Julian,Trans.S.Bradbury,(Liverpool,2004).

-**Notita Dignitatum**, ed.O.Seeck,(Berlin, 1876).

-Procopius,

-History of the Wars,Vol. IV,Trans.H.B.Dewing, Books VI-VII,(London 1962).
-The Secret History, Trans .A.Kaldellis, (Cambridge 2010).

-The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813, Trans. C.Mango & R.Scott, (Oxford, 1997).

Theodosius II,

--The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitution,Trans.C.Pharr,vol,I,(Princeton 1952).

ثانيًا. المراجع الاجنبية:

Ahrweiler, H.,
-Études sur les structures administratives et sociales de Byzance, (London 1971).

- " La frontiére et les frontiers de Byzance en orient," ***Actes du XIV^{e} congrés international des études byzantine**s* 1 (Bucarest 1979), pp. 209-230.

Amielańczyk, K., ″Peculatus-Several Remarks on the Classification of the Offence of Embezzlement of Public Funds in Roman Law,″ ***Studia Ceranea*** 2,(2012),pp. 11-25.
Banaji, J.,Exploring the Economy of Late Antiquity, Selected Eassays,(Cambridge 2016).
Berger, A.,Encyclopedia Dictionary of Roman Law, In: Transactions of the American Philosophical Society, New Series,vol.43.No.2,(Philadlephia,1953).
Brecht, C.H., ″peculatus,″ ***PWRE Sup***, Bd. 7 (1940), pp.817-832.

Brunt, P.,Charges of Provincial Maladminstration under the Early Principate,″ ***Historia*** 10 (1961), pp.189-228.
Bury, J.B. ,
-"Magistri Scriniorum, άντιγραφης, and ρεφερενδάριοι,″ ***Harvard Studies in Classical Philology*** 21 (1910) ,pp.23-29
-The Imperial Administrative System in the Ninth Century, with a Revised Text of Kletorologion of Philotheos (London 1911).
Cassell's Latin Dictionary Latin-English and English-Latin, revised by J.R.V.Marchant and F.Joseph B.A.Charles,(New York 1953).

Cribiore, R., Libanius the Sophist. Rhetoric, Reality and Religion in the Fourth Century, (London 2013).
Cuq, É., ″peculatus,″ ***DS*** 4/1 (1917), pp. 365-367.

Eck, **W.,**″Einfluß Korrupter Praktiken auf das senatorisch-ritterliche Beförderungswesen in der Hohen Kaiserzeit,″In***: Korruption im Altertum: Konsstanzer Symposium*** ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979), pp.135-152.

Evans, J.A.S., The Age of Justinian the Circumstances of Imperial Power, (Routledge 1996).

Gnoli, F.,
-″Sulla paternita e sulla datazione della lex Iulia,″ ***SDHI*** 38, (1972), pp. 328–338.
- ″Sulla repressione penale della ritenzione di 'pecunia residua' nella lex Iulia peculatus,″***RIL.CLSMS*** 107, (1973), pp. 437–472.
- ″e l'origine della quaestio perpetua peculatus,″ ***RIL.CLSMS*** 109, (1975), p. 331–341.
- Ricerche sul crimen peculatus,(Milan 1979).
Guilland, R.,
-″Les Logothètes:Etudes sur l'histoire administrative de l'Empire byzantine″dans.***Revue des études byzantine***s,29(1971),pp.5-115.
- Recherches sur les institutions byzantines, 2 Vols (Berlin-Amsterdam 1967).
Hahn, I.,″Immunität und Korruption der Curialen in der Spātantike,″ In: ***Korruption im Altertum***, : Konsstanzer Symposium ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979)pp. 179-196.
Haldon, J., Byzantine Praetorians. An Administrative, Institutional and Social Survey of the Opsikion and Tagmata C.580-900 (Bonn 1984).
Harries, J.,″ The Roman Imperial Quaestor from Constantine to Theodosius II, ″ ***JRS*** 78 (1988), pp.148-172.

Haury, J.,″Petros Patrikios Magister und Petros Patrikios Barsymes,″ ***Byzantinische Zeitschrift*** 14 (2) (1905) ,pp.529-531.

Isaac, B.,″The Meaning of the Terms Limes and Limitanei″***JSR*** 78(1988),pp.139-47
Jones, A.H.M., The Later Roman Empire 284-602 A Social, Economic and Administrative Survey, 3Vols (Oxford, 1964).
Lewis, N., ″On Official Corruption in Roman Egypt: The Edict of Vergilius Capito,″ ***Proceeding of the American Philosophical*** Society, 98(1954), pp.153-158.
Lucas, C.,″Notes on the Cuator Rei Publicae on Roman Africa″, ***JSR*** 30(1940),pp.56-74**.**
MacMullen, R., Corruption and the Decline of Rome, (Yale 1988).
Martindale, J., The Prosopography of the Later Roman Empire, 3 Vols (Cambridge 1992).
Medicus, D., ″peculatus,″ ***KP*** 4 (München 1979), p.577.
Mentxaka, R.,″Algunas consideraciones sobre el crimen de residius a la luz de la legislación municipal,″***RIDA*** 37 (1990), pp.247-334.
Monks, G.,″The Administration of the Privy Purse: An Inquiry into Official Corruption and the Fall of the Roman Empire,″ ***Speculum*** 32(1957), pp. 748-779.

Montgomery, D., ″Ambitus: Electoral Corruption and Aristocratic Competion in the Age of Cicero″ MA Thesis, (University of McMaster 2005).
Mooren, L.,″ Korruption in der hellenistischen Führungschicht,″ In. Korruption im Altertum: Konsstanzer Symposium ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979),, pp.93-102.
Oikonomidés, N.,

-″ La chancellerie impériale de Byzance du 13e au 15e siècle,″ ***REB*** 43 (1985), pp. 167–195.

-Les listes des préséance byzantines des IXe –Xe siècles (Paris 1972).

Papadimitriou, M.,″Le ‹‹suffragium›› et la corruption administrative dans l'empire romain au IVe siècle,″MA Thesis (Université de Montréal 2014).

Pugliese, L., ″La ricostruzione storico-giuridica del delitto di peculato nel diritto Greco e romano,″ ***Rivista penale*** 59 (1904), pp.121-143.
Robinson, D.N., "An Analysis of the Pagan Revival of the Late Fourth Century, with Especial Reference to Symmachus", ***Transactions of the American Philological Association*** 46 (1915), pp.87-101.
Rockwell, D., ″The Corrupting Sea Loan Justinian's Failed Regulation of Pecunia Traiectitia,″ MA.Thesis (Central European University, Budapest 2019).
Scordamaglia, **V.,** ″peculatus,″***ED***, (1982),pp.554-556.

Serfontein, J., ″Corruption and Fraud in the Empire of Constantine the Great between AD 327 and AD 337,″ ***Fundamina*** 17 (12) (2011), pp. 127-138.

Sivan, H.,″Numerian the Intellectual: A Dynastic Survivor in Fourth Century Gaul,″ ***Rheinisches Meseum für Philologie***, 136.Bd.H.3/4(1993),pp.360-365.

Treadgold, W., A Concise History of Byzantium, (Palgrave 2001).

Veyne, **P.,** ″Clientèle et corruption au service de l'état: La vénalité des offices dans le bas-empire romain,″***Annales*** (1981),pp. 339-360.

Vicent, C.B.,″Lex Iulia Peculatus Y Depóito Irregular,″In. ***El Derecho Penal: de Roma al derecho actual, coord por F.Camacho de los Rios***,M.A.C.González (2005),pp.149-154.

Wankel, H.,″Die Korruption in der rednerischen Topik und in der Realität des Klassischen Athen,″ In Korruption im Altertum: Konsstanzer Symposium ed. . W.Schuller, (Munich Oktober 1979), pp. 29-48.

Wells, B.,″Taxation and Bureaucracy in the Declining Empire,″ ***The Sewanee Review,*** Oct., Vol.30,No. 4 (1922),pp.421-445

ثالثا. المراجع العربية:

- طارق منصور،

-"الحرس الإمبراطوري البيزنطي(من القرن السابع إلى القرن التاسع الميلادي)، بحث منشور في بيزنطة، مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)،(القاهرة ٢٠١٥م)،ص١٨٣-١٩٠.

- الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي، بحث منشور ضمن كتاب: بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)، (القاهرة ٢٠١٥م)، ص ١٢١-١٨٠.

عبد العزيز رمضان،

- ″معايير اختيار المبعوثين الدبلوماسيين في العصر البيزنطي الباكر، ″ بحث منشور في ***حوليات وقائع تاريخية***، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب (القاهرة، ٢٠١٦م)، ص١-٧٣.

محمد زايد عبد الله، مصادر تاريخ العصور الوسطى التاريخ البيزنطي، (القاهرة ٢٠١٥م).

وديع فتحي عبد الله، "العلاقة بين الدولة والكنيسة في عصر نقفور الأول(٨٠٢-٨١١م)" ***المؤرخ المصري***، العدد ٢٨(القاهرة يناير ٢٠٠٥م)، ص ١٠٧-١٦٠.

وسام عبد العزيز فرج،

-" الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع،" بحث منشور في: بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري، (القاهرة ٢٠٠٤م) ، ص ٣٣-٦٣.

ياسر مصطفى عبد الوهاب،

-البطريرك الأريوسي جورج الكبادوكي واضطرابات الإسكندرية (٣٥٦-٣٦١م)، منشور في كتاب مصر وبيزنطة بين الدين والسياسة،(القاهرة، ٢٠٢٤م)، ص ٤٦-٤٧.